

عرضت على مجموعة "إستقلالية الهيئات" في مؤتمر الحوار الوطني

رؤية تقترح دوراً رسمياً رقابياً في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة

موظفي الرقابة في هذه المؤسسات أدنى من سلطة قيادة تلك الجهات وهذا يتنافى مع مبدأ الشفافية في الرقابة والتقييم. من هنا نستطيع الجزم أن أفضل شكل لدور الدولة حيال الشأن البيئي أن يتخذ طابعاً رقابياً في شكل مؤسسة أو جهاز بيئي رقابي تتوفر فيه الاعتبارات والشروط التالية:

أن يكون جهازاً مستقلاً عن الحكومة وكافة الجهات التي يراقبها.

أن يكون هذا الجهاز غير مستفيد أو مستخدم للموارد البيئية.

أن يكون هذا الجهاز أعلى من مستوى الحكومة.

أن يمتلك أدوات الرقابية الخاصة.

وكمثال على الدور الرقابي الرسمي ضمن جهاز الدولة الحالي فهناك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التابع لرئاسة الجمهورية والذي يراقب ويقيم استخدامات الموارد المالية من قبل مؤسسات الدولة والحكومة على الرغم من أن هذه المؤسسات لديها إدارات رقابة وتفتيش ذاتية، ولكن يقوم بالرقابة الشمولية العامة الحيادية والمستقلة وذات مستوى إداري أعلى حيث يرفع تقاريره إلى الرئاسة ومجلس النواب، فنستطيع بذلك العملية الرقابية من خلال مقارنة مجلس النواب بين تقارير الحكومة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. وبالمقارنة فإن البيئة أيضاً عبارة عن موارد طبيعية يمكن ترجمتها لموارد مالية وبما أنها تستخدم من قبل مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لهذا يجب أن يراقب ويقيم هذا الاستخدام من جهاز رسمي يوازي في مستواه الإداري وإستقلاليته الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مع مراعاة ما يجب أن تكون عليه أدوات الرقابة والتقييم أي أن يتمتع الجهاز الخاص بحماية البيئة بوسائله الفنية والمهنية الخاصة ليلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة بمراقبته لاستخدام وحماية الموارد الطبيعية للبلد، حيث من المهم أن يتوفر له مبنى مستقل ومختبرات ومراكز بحثية متخصصة وكادر مؤهل ما يمكنه من توفير تقارير سنوية واقعية حول الوضع البيئي واستخدامات الموارد الطبيعية إلى مجلس النواب ورئاسة الجمهورية.

الخلاصة

مما سبق نستطيع القول أن عملية تأرجح دور المؤسسة الرسمية البيئية بين المهام الثلاث: رقابية، استشارية، تنفيذية، يمكن التعبير عنها بإشارات المرور الضوئية حيث الدور الاستشاري يمكن أن يعبر عنه بالإشارة البرتقالية التي تفيد التأهب للانطلاق ويعتبر دوراً مقبولاً كبدية للعمل البيئي (مجلس حماية البيئة)، ولكن الانطلاق فيما بعد لتطوير العمل كان للأسف في الاتجاه الخاطئ أي إلى الدور التنفيذي (الهيئة العامة لحماية البيئة/وزارة المياه والبيئة) الذي يمكن أن يعبر عنه بالإشارة الحمراء، وهذا ما أدى إلى توقف كل النشاطات البيئية في حين كان من المفترض أن يعزز العمل البيئي بتحويله إلى دور رقابي قوي ينفذ إلى أفق أرحب للعمل والنشاطات البيئية وهو ما يمكن التعبير عنه بالإشارة الخضراء في هذه المقاربة.

وأخيراً نختم هذا بالأعراب عن رغبتنا الصادقة في مشاركة هذه الآراء والأفكار والمشاغل والهجوم البيئية مع الاخوة أعضاء مؤتمر الحوار الموقرين للتوصل إلى فهم سليم لما يجب أن تكون عليه طبيعة الدور الرسمي في حماية البيئة وتحقيق استخدامات مستدامة لمواردها الطبيعية. مسجلين هنا شكرنا وتقديرنا العميقين لكل من تفضل بمشاركته هذه المشاغل والهجوم.



العامه لصحة البيئة ووزارة الداخلية والإدارة العامة للطرق والنقل.

وبذلك الزج بالهيئة العامة لحماية البيئة منذ إنشائها في حرب محمومة لاتتوارى مهام واختصاصات تنفيذية بيئية هي بحكم القوانين من صميم مهام واختصاصات جهات أخرى لهذا ظل قرار إنشاء الهيئة يواجه العديد من الاعتراضات عند عرضه للموافقة عليه من قبل مجلس الوزراء، وبالرغم من إنشاء الهيئة فعلياً في العام 2001م إلا أن قرار إنشائها صدر في عام 2005م. أما اللائحة التنظيمية للهيئة فلم تصدر إلا في العام 2010م، وعندما أرادت الهيئة تعديل قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995م بحيث يتضمن الدور التنفيذي لها، قدمت معظم الجهات التنفيذية بما فيها سكرتارية مجلس الوزراء اعتراضات قوية على تلك التعديلات ولهذا لم يصدر حتى الآن بالرغم من تشكيل العديد من اللجان لذلك .. وهنا اضطررنا وتراجع العمل الرسمي في حماية البيئة وظل ينكمش حتى لم يعد بإمكانه إنجاز أي مهام وأصبحت الهيئة تتغنى بما تم إنجازه أيام سلفها المجلس، وأنحصر النشاط في بعض الاتفاقيات البيئية التي تحصل على بعض الدعم من الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بحماية البيئة فاقصر العمل على قلة من موظفي الهيئة دون سواهم، وشكل هذا الوضع تحدياً غير مسبق للدور الرسمي لحماية البيئة وصون مواردها الطبيعية.

الدور الرسمي لحماية البيئة يفترض أن يكون دوراً رقابياً .. لماذا؟؟

«جهاز البيئة الرقابي»

كما سبق الإشارة فإن هناك جهات عديدة تستخدم الموارد الطبيعية وتقوم بأنشطة تنفيذية ومما لا شك فيه أن الكثير من هذه الجهات لديها إدارات للرقابة البيئية الذاتية على هذه الأنشطة، ولأن كل جهة مختصة بالتعامل مع جزء معين من البيئة، فإن إدارتها الرقابية تختص بهذا الجزء فقط ، ما يعني أن الرقابة البيئية مجزأة ومبعثرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن طبيعة هذه الرقابة غير مستقلة أي أنها تتبع الجهة ذات المصلحة في استغلال موارد بيئية إضافة إلى أن سلطات

الامور التي اعطائه دوراً تنفيذياً وصوت في مجلس الوزراء من خلال إنشاء وزارة تهتم بالشؤون البيئية.

الدور الرسمي دور تنفيذي في حماية البيئة (2001م-2013م)

«الهيئة العامة لحماية البيئة»

تم استحداث وزارة السياحة والبيئة في تشكيل الحكومة لعام 2001م حيث استبدل مجلس حماية البيئة ودوره الاستشاري بالهيئة العامة لحماية البيئة بدور تنفيذي واستمر الأمر حوالي سنتين وفي أول تغيير وزاري لاحق أنشأت وزارة المياه والبيئة وأصبحت الهيئة العامة لحماية البيئة تتبع الوزارة الجديدة ..وبهذا اعتبرت البيئة جزءاً من السياحة في الحالة الأولى وجزءاً من المياه في الثانية في حين أن الحقيقة هي العكس وهذا يترجم القصور لدى متخذي القرار في فهم موضوع شمولية البيئة بوضوح وإحاطتها بجزئية معينة من أجزائها ما أفضى إلى عدم إعطاء البيئة الأولوية والأهمية التي تستحقها.

بقرار سياسي وبدون نقاش أو حوار جاد تغير الدور والمهمة الرسمية من استشاري إلى تنفيذي فظهرت تحديات أخرى كبيرة أعظم من عدم تمثيل البيئة بوزير في مجلس الوزراء والهيئات ذات القوانين النافذة وعلى سبيل المثال مورد المياه وأصبح السؤال الذي يطرح نفسه هو ما نوع المهام التنفيذية للهيئة؟ وما هي حدودها بين المهام التنفيذية لبقية الوزارات والهيئات ذات القوانين النافذة؟ وعلى سبيل المثال مورد المياه والمسئولة رسمياً على ذلك هي هيئة الموارد المائية، أما مورد التربة والحياة البرية فهناك وزارة الزراعة وفيما يخص الموارد غير المتجددة من نفط وذهب ومعادن فهناك وزارة النفط وهيئاتها المتعددة، والمورد السمكي وزارة الثروة السمكية وفيما يخص المخلفات الصلبة والنظافة فهناك وزارة الإسكان والأشغال العامة والمخلفات السائلة فهناك مؤسسات المياه والصرف الصحي وبالنسبة لتلوث مياه الموانئ والبيئة البحرية فهية الشؤون البحرية ومورد الهواء نجد هيئة الارصاد والطيران المدني حتى المورد البشري والذي نسعى لحماية صحته فهناك وزارة العمل، والصحة والتعليم والمواصفات والمقاييس والإدارة

يشكل الفهم الواعي بالدور المنوط بالدولة تجاه أي من القضايا المقدمة المنطقية والمدخل الرئيسي للسبب بها نحو النجاح واتخاذ التدابير والإجراءات السليمة من الإدارة الفاعلة والحلول الناجمة لهذه القضية أو تلك .

نبيل نعمان



الدور الرسمي دور استشاري في حماية البيئة (1990م-2001م)

«مجلس حماية البيئة»

أنشئ مجلس حماية البيئة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (94) لسنة 1990م كجهاز رسمي للدولة يقوم بوضع السياسة الوطنية العامة لحماية البيئة ويتبع إدارياً لمجلس الوزراء، ويتكون أعضاء المجلس من كل من رئيس الهيئة العامة للموارد المائية وممثل وزارة الإنشاءات والإسكان والتخطيط الحضري وممثل وزارة التخطيط والتنمية وممثل وزارة الزراعة وممثل وزارة الصحة العامة وممثل وزارة الإعلام وممثل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية ووكيل وزارة العمل لقطاع العمل وممثل وزارة النفط إضافة إلى الأمانة الفنية لمجلس حماية البيئة ممثلة بأمنيتها العام عضواً مقررًا، ويرأسه رئيسه.

وقد عمل المجلس منذ إنشائه بوتيرة عالية وبذل جهوداً في وضع السياسات حيث استصدر قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995م والذي حدد الأطار القانوني بشأن حماية البيئة وحدد الدور الاستشاري للمجلس ضمن مهامه وذلك من خلال ربط عمله بالتنسيق مع الجهات التنفيذية، كما قام بدور مهم في متابعة حلحلة كثير من المشكلات البيئية في اليمن وفي صياغة العديد من السياسات والاستراتيجيات البيئية والتقارير الوطنية والدولية، ولكن ذلك كله كان أقل من الطموحات للنهوض بالعمل البيئي وظهر جلياً أن الدور الضعيف الذي رسم للمجلس كجهاز استشاري يعيق تحقيق تلك الطموحات حيث اقتصر على تقديم الدراسات والاستشارات البيئية ولا يستطيع إلزام الجهات بتنفيذ هذه السياسات والدراسات، وقد أدت تبعية المجلس لرئاسة الوزراء دون أن يحظى بعضوية مجلس الوزراء إلى إبعاده عن ما يناقش من مشاريع وما يصدر من قرارات والتي تكون بعضها متعارضة مع السياسات البيئية والدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس حماية البيئة مما يجعل المتابعات بعد ذلك لتلافي هذه التعارضات صعبة تتسبب في ضياع اللوقت والجهد في عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية اللاحقة مع مختلف الوزارات والهيئات التابعة لها لتوضيح هذه التناقضات.

الإدراك المبكر لضعف دور المجلس في حماية البيئة جعل القائمين عليه يسعون لتقوية هذا الدور واتجهت

البيئة إحدى هذه القضايا التي تتطلب دوراً واعياً لشكل وطبيعة الدور المطلوب من الدولة القيام به وتجسيده مؤسسياً وتشريعياً والتأطير لحماية وصون البيئة وفق أسس واضحة تؤدي لإنجاز المهام بسلاسة واقتدار وبما يحقق الأهداف من حماية البيئة باعتبارها ركناً مهماً في التنمية المستدامة .. هذا الأمر كان محور رؤية بعنوان " نحو فهم أشمل لأشكالية الدور الرسمي في حماية البيئة " أعدها وقدمها كل من المهندس فيصل أحمد ناصر وحياء غالب احمد الأسبوع الماضي إلى مجموعة استقلالية الهيئات في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وعرضاً في المقدمة تعريفاً للبيئة كمدخل للانطلاق نحو جوهر الرؤية الهادفة لتحقيق دور رسمي أفضل في حماية البيئة وتنسجم والجهود الجارية للتأسيس للدولة الجديدة التي يهد لها مؤتمر الحوار الوطني .

وأشار الأخوان فيصل وحياء في مقدمة الرؤية : إنطلاقاً من إيماننا العميق بأهمية المساهمة المجتمعية في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل وتماشياً مع نص المادة (35) من دستور الجمهورية اليمنية والتي تنص على أن " حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع " نستعرض بشكل مختصر في هذه الورقة أنماط الدور الرسمي في حماية البيئة منذ قيام الجمهورية اليمنية قبل ثلاثة وعشرين عاماً مضمينها رؤيتنا حول شكل الدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة تجاه البيئة متجنبين الدخول في شرح تفاصيل المشكلات البيئية والإجراءات المهنية والفنية المطلوبة لحللتها على أساس أن ذلك لا يدخل في نطاق مهام مؤتمر الحوار الوطني بقدر ما هو جزء من مهام واختصاصات الجهاز الرسمي للبيئة الذي نحاول هنا تنفيذ شكله وطبيعته عمله.

وعرض مقدماً الرؤية تالياً مراحل حماية البيئة في اليمن منذ العام 1990م وتذبذبه بين الاستشاري والتنفيذي وما بينهما مما أفقده الفاعلية عارضين المعالم ذلك ومقترحين دوراً رقابياً لتجاوز هذه الاشكالية معززين الرؤية بمجموعة من الرسوم التوضيحية وأهمية ذلك في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة .

ولأهمية ما ورد في هذه الرؤية تنتشر (الثورة) ما تضمنته لمزيد من الفائدة والمناقشة على طريق بلورة سياسة اشمل في حماية البيئة أكان دوراً رسمياً أو مجتمعياً من خلال منظمات المجتمع المدني أو أفراد المجتمع وبما يحقق الاهداف الكبيرة لحماية البيئة التي تغدو يوماً بعد آخر ركيزة أساسية للتنمية ومحركاً للاقتصاد بل وأساساً لبناء الدول واستقرارها في المستقبل .



دشنه أكثر من ألف نشاب

عرس أخضر يزين مقاشم صنعاء القديمة

ازدانت أمس شوارع ومقاشم صنعاء القديمة بعرس جمالي دشنه أكثر من ألف نشاب ونشابة من مختلف المبادرات الشبابية والمؤسسات الطوعية بأمانة العاصمة بادرنا لتنفيذ الحملة التي أطلقها راديو يمن تايمز والتي تحمل عنوان «يدي بيدك» بدعم من مكتب زراعة الأمانة وأمانة العاصمة والتي بدورها زودت الحملة بمختلف الشتلات الزراعية وبعدهم من العمال .

أسماء حيدر البراز

سياسيون ومتحكرون !!

ومنذ الصباح الباكر توافدت أعداد كبيرة من المواطنين أمام بوابة باب اليمن ، انضموا برجالهم وشيوخهم ونسائهم للمشاركة في هذه الحملة الوطنية لإعادة الجو الجمالي والتاريخي لتكته المحافظة والتي غدت اليوم مهددة بخطر اخراجها من منظمة

السطاء وبفنها المعماري الأصيل ومشاطلها الزراعية الخلابة بعيداً عن أضواء وسائل الإعلام، مضيافاً أكثر المدن التي شدته سحراً بموروثها التقليدي الطبيعي .

مشاتل ومشاكل

وبعد ذلك بدأت رقصات البرع تتقدم الحملة حتى تم رفدها بجميع المستلزمات الاحتياجيات من عمال ومشاتل متمرة لتكون بالمقابل مدخل رزق لسكانها كالبين والفرسك والرمان والتفاح والتوت والبس في سبع مقاشم بصنعاء القديمة بدءاً بمقشامة الأعمار وانتهاء بمقشامة البروم بعد أن تم تقسيم الأهالي على هذه الحملات التي لها دور كبير على المستوى الجمالي للمحافظة ليس أكثر من ذلك.

